

# لماذا لم تنتصر الثورة الفلسطينية !؟

عبد الغني سلامه \*

## مقدمة

قبل انطلاقة الثورة الفلسطينية، وبعدها، شهد العالم العديد من الانتفاضات الشعبية، وظهرت العديد من الثورات وحركات التحرر في أميركا اللاتينية وفي إفريقيا، وفي وسط وشرق آسيا، وحتى في البلدان العربية .. أغلب هذه الثورات أنجزت أهدافها؛ وحررت أوطانها، رغم قسوة الظروف وصعوبة التحديات التي واجهتها ..

بريطانيا، كانت تعتبر الهند جوهرة التاج الملكي، وأهم مستعمراتها؛ إلا أن "غاندي" وبدون عنف تمكن من إلحاق هزيمة تاريخية بها. فرنسا كانت تعتبر الجزائر قطعة منها، إلا أن الثوار الجزائريين وبعد سنوات من الكفاح المرير أجبروها على الجلاء. حكومة جنوب إفريقيا العنصرية على مدى ثلاثة قرون من حكم الأقلية البيضاء، كان لديها يقين تام بأن هذه البلاد ستظل خاضعة لها للأبد، إلا أن "مانديلا"، ومن زناناته، تمكن من جلب الحرية لشعبه .. والأمثلة كثيرة، ولا مجال لتعدادها. الشعب الفلسطيني ومنذ اليوم الأول لبدء الصراع، وهو يقدم التضحيات، والشهداء، والجرحى والأسرى، وما زال .. دون أن تبدو في الأفق معالم الانتصار .. فأين يكمن الخلل ؟ سؤال سنحاول التصدي له.

في البداية راهن الشعب الفلسطيني على الدول العربية، انتظر الدعم الإسلامي، انتسب شبابه لجميع التيارات الفكرية والأحزاب السياسية العربية والدينية، ثم فجر ثورته المسلحة، وخاض المعارك والحروب، مارس الكفاح المسلح عبر مئات العمليات الفدائية، والمواجهات المباشرة، والعمليات الانتحارية، وحتى خطف الطائرات، وجرّب المقاومة الشعبية عبر انتفاضتين كبيرتين، وعشرات الانتفاضات الصغيرة، جرب العمل السياسي والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة، وراهن

---

\* باحث فلسطيني

على الأمم المتحدة ومجلس الأمن، راهن على تحالفاته الدولية أثناء الحرب الباردة وبعدها، جرب المقاطعة الاقتصادية، والكفاح الدبلوماسي ... أي بمعنى آخر جرب كل الوسائل، ولم يبخل بالدم والتضحيات، ورغم كل هذا .. فإن الثورة الفلسطينية وبعد نصف قرن من انطلاقها، لم تنجز هدفها الأكبر والأهم، بل أنها تعيش أصعب لحظاتها، وتفقد خياراتها واحدا تلو الآخر، وفي المقابل فإن المشروع الصهيوني الاستيطاني ما زال في أوج قوته، ولا يبدو في المدى المنظور ما يدل على بدء انهياره .. والسؤال المطروح بكل بساطة: لماذا لم تنتصر الثورة الفلسطينية!؟

أول خطأ يمكن أن نقع فيه إذا ما تصدينا للإجابة على هذا السؤال، هو أن نحصر الإجابة في سبب واحد، ومن بعده نعلق عليه كل أوزار المرحلة. أما الخطأ الثاني فهو الوقوع في فخ السؤال والقول بأن الثورة الفلسطينية فشلت في تحقيق أهدافها الكبرى، أو أنها هُزمت؛ ذلك لأنها ما زالت قائمة ومستمرة، ومن المبكر إصدار أحكام نهائية بحقها. وفي المقابل، ولنفس السبب لا نستطيع الإدعاء بأنها أحرزت غايتها ونجحت في تحقيق أهدافها، بالرغم من كل ما قدمته طوال مسيرتها. والخطأ الثالث هو الحكم على النتائج معزل عن المقدمات، أو خارج سياقاتها التاريخية، أو من خلال المقارنات مع الثورات الأخرى التي انتصرت؛ حيث أن لكل ثورة ظروفها الخاصة، وخصوصيتها المميزة، وبالتالي فإن المقارنات، وإن كانت مفيدة لأخذ العبر، إلا أنها قد تكون غير موضوعية إذا لم تراعي الفروقات، واختلاف البيئات السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن الثورة - أي ثورة - لا تستمد أهميتها من قدرتها على إنجاز النصر، بل من قدرتها على إحداث التغيير الواسع في كل بنيات المجتمع، وفي بيئتها السياسية المحيطة، أو على الأقل في إمكانية التغيير إذا ما استمرت في مراكمة ما يمكن البناء عليه لإحداث تغييرات أكبر وأهم في المستقبل، فليس بالضرورة أن تنتصر الثورة من أول مرة.

ولكن، يمكننا رصد بعض المفاصل التاريخية التي وقعت فيها أحداث كبرى وتركت أثراً بليغاً حال دون وصول الثورة إلى مبتغاها، وتحديد بعض الأطراف الخارجية التي ألحقت بها هزائم عسكرية وإستراتيجية مهمة، أو أجبرتها على التراجع، أو أدت إلى حرقها عن مسارها. وطبعاً دون أن نتجاهل العديد من العوامل الذاتية والممارسات السلبية التي أسهمت في إضعافها.

بالطبع يمكننا تسويق الكثير من الذرائع والمبررات، وشرح الأسباب والظروف التي أعاققت الثورة عن تحقيق النصر، وهذا سهل؛ وربما الأسهل منه هو صب اللعنات، وتوجيه الاتهامات، واللوم والانتقاد وتعداد الأخطاء والخطايا وغير ذلك .. لكن في الحالتين، لن نصيب الهدف، إلا إذا كان الهدف هو تحميل المسؤولية لشخص ما أو لجهة معينة، وتبرئة الذات، وإعفائها من كل المسؤوليات. وأي من الحالتين ليس ما تهدف إليه هذه الدراسة.

## جوهر القضية

في مرحلة التهيوُّ للانطلاقة، نصحت عديد من الدول الحليفة قادة الثورة بالترث، معتبرة أن خطوة كهذه هي ضرب من المغامرة، سيِّما وأن بيئة الثورة تفتقر للتضاريس الجغرافية التي تمكَّنها من شن حرب عصابات، ودول الجوار ليست على استعداد لتقديم أي دعم لوجستي لها، هذا إذا لم تضربها قبل إسرائيل. وأمام إصرارها على الإنطلاقة في الفاتح من ال٦٥، أطلق عليها الجنرال "جياب" ثورة المستحيل.

وعندما انطلقت "فتح" وضعت لنفسها استراتيجية ورؤية شاملة نابعة عن دراستها للواقع بتفاصيله العامة، وحددت أهدافا وغايات، واقترحت وسائل وأساليب ... ولكن من المؤكد أن هذا المخطط لم يكن ليسير كما أُريد له دون معوقات أو إخفاقات .. ذلك لأنه لا توجد في تاريخ الثورات ضمانات أكيدة للنصر، والعمل السياسي مليء بالمفاجئات غير المتوقعة، خاصة وأن المجال الحيوي الذي سُنَّجسُ فيه الفكرة يُعتبر من أسخن بؤر التوتر في العالم، وأكثرها أهمية؛ وبالتالي أكثرها قلقا واضطرابا، والجغرافيا السياسية تتحكم بعسف في مجريات الأحداث، وكذلك التوازنات الإقليمية والمصالح الدولية وموازن القوى .. إلخ.

في الأساس ولأن "فتح" حركة التغيير في المنطقة؛ فقد تناقضت جذريا مع الكيان الإسرائيلي، وحاربت السياسة الأمريكية في المنطقة، وفي الأردن تصادمت مع النظام، وفي لبنان خلَّخت التوازن الهش في الصيغة اللبنانية، وتضاربت مع الأطماع السورية (والعراقية) في الاستحواذ على القرار الوطني، وكشفت هشاشة النظام العربي، ووضعت شعاراته على المحك.

في مرحلة ما قبل الانطلاقة، كان الخطر الأكبر الذي يتهدد الشعب والقضية هو مؤامرات الدمج، والتوطين، والإذابة، وطمس الهوية الوطنية، أي اقتلاع الشعب الفلسطيني من جغرافية المنطقة، ومنع أي حضور سياسي له، وتحويل القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين؛ فركّزت "فتح" على ضرورة بلورة كيانية سياسية للشعب الفلسطيني، وانتزاع الاعتراف العالمي بها، وقد سعت لذلك من خلال الكفاح المسلح.

أي أن الهدف من إطلاق شرارة الثورة كان الإعلان عن وجود الشعب الفلسطيني، ورفض مخططات تغييبه، والإعلان عن بدء تمرد على الواقع الظالم، ومحاربة مخططات تصفية قضيته، والإبقاء على جذوة الصراع متقددة، وحرمان العدو من الاستقرار، وتعبئة الأجيال على روح المقاومة والصمود. انطلاقا من فهم "فتح" أن قضية فلسطين إلى جانب كونها قضية وطنية، هي أيضا قضية عربية وإسلامية ودولية، وحلها يتطلب استنهاض كافة الطاقات العربية والإسلامية، وإقامة التحالفات الدولية، وتعديل موازين القوى، وتغيير

الخارطة السياسية للمنطقة، أي بجملة واحدة، تغيير أسس النظام العالمي بأسره، وهذا الأمر ليس بمقدور الشعب الفلسطيني تحقيقه بمفرده، لذلك ظلت الثورة في مرحلة الدفاع الاستراتيجي، على أمل إحداث التغيير المنشود، ولكن لا يمكن لها أن تنتظر أمراً لا تظهر في الأفق أي بارقة أمل لتحقيقه؛ لذلك وبعد الخروج من الأردن، وبعد حرب أكتوبر، واتضح معالم الخارطة السياسية الجديدة، اتضح لقيادة منظمة التحرير مدى صعوبة تحقيق الأهداف الكبرى، ومدى عبثية انتظار ما لن يأتي؛ فكانت آنذاك في أمس الحاجة لتحقيق انتصار واحد ذي معنى تاريخي، وقيمة سياسية وإستراتيجية، يمكن له أن يشكل بداية انتقال نحو آفاق جديدة ومختلفة، خاصة وأن الثورة كانت في حالة حصار ودفاع، وتتكبد خسائر فادحة.

في هذه المرحلة تبنت منظمة التحرير البرنامج المرحلي، وكان هذا أول تحول سياسي عميق في الإستراتيجية الفلسطينية، أي الانتقال من هدف التحرير الشامل وتصفية المشروع الصهيوني، إلى هدف إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ٦٧. البعض اعتبر هذه الخطوة تنازلاً وتراجعا، والبعض اعتبرها سياسة واقعية تتيح للمجتمع الدولي تفهم المطالب الفلسطينية وتأييدها، والبعض اعتبرها بداية التحول إلى مرحلة الهجوم السياسي.

## مرحلتنا الأردن ولبنان

خاضت الثورة الفلسطينية تجربة قصيرة الأمد في الأردن، انتهت بمأساة يعتمد الطرفان (الأردني والفلسطيني) نسيانها، وطوي صفحاتها، وكأنها لم تكن. ومع ذلك، فإن استحضارنا السريع لتلك التجربة ليس بهدف نكأ الجراح، بل لفهم ما حدث في تلك السنوات القصيرة التي بدأت بعد نكسة حزيران، حيث تغاضى النظام الأردني في تلك الآونة عن نشاط الفدائيين وتنامي قوتهم لأسباب عديدة أهمها النكسة وتداعياتها، ولكن بعد سنتين من نصر الكرامة حصل أيلول الأسود.

وفي التقييم المقتضب والمراجعات السريعة التي أجرتها الثورة فيما بعد، حمل مراقبون كامل المسؤولية للنظام، على اعتبار أن وجود الثورة في الأردن سيتناقض حتما مع طبيعة ودور النظام الوظيفي وتركيبته، وبالتالي فإن الصدام لا بد وأن يقع. بينما حمل آخرون المسؤولية على الفصائل الفلسطينية، على اعتبار أن الممارسات السلبية وغير المسؤولة من قبل البعض، والتعدي على صلاحيات الدولة، وأخذ دور جيشها النظامي، كانت من بين أهم الأسباب لما حصل. في النتيجة قد تكون وجهتا النظر تحتملان الصواب، المهم أنه في النهاية خسرت الثورة الأردن كقاعدة ارتكازية كان يمكن لها أن تقلب موازين الصراع.

بعد الخروج من الأردن، لم يكن أمام الثورة من خيار سوى لبنان، وقد شكلت لبنان قاعدة الثورة

الفلسطينية الجديدة، ونقطة ارتكازها الأهم، وفي حقبة العمل الفدائي في لبنان (١٩٦٩ ~ ١٩٨٣) - وهي من بين أهم المراحل في تاريخ القضية - خاضت الثورة أشرس المعارك، وقدم أبناؤها وقادتها نماذج رائعة في البطولة والفداء والتضحية، وفي المقابل ظهرت أسوأ الممارسات السلبية، وارتكبت القيادة أخطاء كثيرة، وأساءت تقدير مواقف عديدة. لكن بالمجمل يمكن القول أنها كانت الحقبة الذهبية للعمل الفدائي والاشتباك المسلح مع العدو الإسرائيلي، والتي وصلت ذروتها في صيف ١٩٨٢، في ملحمة الصمود في بيروت.

بدأت الثورة تحقق إنجازات مهمة، وتقطف ثمار كفاحها، بدء من العام ١٩٧٤ بإعادة طرح القضية الفلسطينية (مضامينها السياسية) بقوة في المحافل الدولية، وبانتزاع اعتراف كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، ونجاحها في ضم كافة الفصائل الفلسطينية تحت إطار منظمة التحرير، وإقامة تحالف وطني عريض مع القوى اللبنانية التقدمية. لكن الحرب الأهلية اللبنانية ستقول كلمتها الفصل في تغيير مسارات الأحداث، وبشكل دراماتيكي.

شكّلت فتح العمود الفقري للثورة الفلسطينية، وشغلت أكثر من ٨٠% من قواتها العسكرية والتنظيمية والجمهيرية، ومع ذلك لم تكن حزبا مقفلا، بل كانت حركة جماهيرية تضم في صفوفها كل المناضلين من اليسار واليمين والوسط، ومن التيارات الوطنية والقومية والإسلامية، وفيها تعايش المسلم مع المسيحي مع الدرزي، والفلسطيني مع الكويتي واليماني واللبناني والأردني والمتطوعين من سائر الاقطار العربية، وقد ضمت نخبة المفكرين والقادة العسكريين إلى جانب الطلبة والمقاتلين، ورجال الأعمال مع الفلاحين والعمال والكادحين .. ببساطة، مثلت فتح مزيجا متجانسا من كل الفئات والشرائح والاتجاهات والطوائف، لأنها كانت فوق الطبقة والطائفة، ولأنها عبّرت عن الكل الوطني، وحملت مشروعا وطنيا جامعا؛ جوهره مقاومة إسرائيل، والدفاع عن الحقوق الفلسطينية، والنضال من أجل الحرية وكرامة الإنسان، بروح وطنية عربية منفتحة على الإنسانية.

لذلك؛ فقد رأت فيها القوى الوطنية اللبنانية حليفا قويا، بينما اعتبرتها الشرائح الاجتماعية اللبنانية المهمشة (وكذلك المخيمات الفلسطينية) نصيرا لها، في مواجهة المارونية السياسية المتحالفة مع القوى البرجوازية واليمينية التي كانت تهيمن على الحياة السياسية والاجتماعية في لبنان، ثم صارت ملاذا لكل القوى الثورية واليسارية وحركات التحرر في العالم .. فيما رأت الجماهير بأنها تقاوت نيابة عن الأمة العربية، وتدافع عنها، حتى الشعراء والكتّاب والمعارضين والمطلوبين من قبل حكوماتهم القمعية وجدوا في فتح مشروعا ثوريا تقدما ينشد الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والقيم الإنسانية، ويسمو على الطائفية والقبلية، لذلك أيضا، فقد مثلت فتح للكثيرين

خشبة الخلاص من شبح الحرب الطائفية التي كانت تهدد لبنان بأكمله.

وعندما تفجرت الحرب الأهلية اللبنانية في نيسان ١٩٧٥، حاولت منظمة التحرير أن تنأى بنفسها عن الحرب، وأن تلزم الحياد، لكن القوى الوطنية اللبنانية انتقدت موقفها هذا واعتبرته سلبيا، وأنه يعني التخلي عن حلفائها في مواجهة القوى الرجعية والطائفية التي لا تريد الخير للبنان، وقد ضغطت هذه القوى على القيادة الفلسطينية للانخراط في الحرب، وإعلان موقف واضح، وهكذا، ومع تطور الأحداث وجد الفلسطينيون أنفسهم مجبرين على التورط في الحرب اللبنانية، وأن تلافي ذلك هو أمر مستحيل، لأنه يعني أولا استباحة المخيمات الفلسطينية، والقضاء على حلفاء الثورة ثانيا، وبالتالي القضاء على قاعدة الثورة ونقطة ارتكازها ثالثا.

بعد سنة من الحرب، تمكنت القوى الفلسطينية اللبنانية المشتركة من بسط نفوذها على ما يقارب ٨٠٪ من لبنان، وأصبح الانتصار على القوات الانعزالية مسألة وقت، ما يعني إنهاء الحرب والتخلص من هيمنة القوى الرجعية والطائفية وبناء النموذج اللبناني التقدمي المقاوم، والتفرغ لمواجهة إسرائيل. كان هذا ممكنا لولا التدخل السوري (الموافق عليه ضمينا من قبل الولايات المتحدة) الذي قلب موازين القوى، حيث هاجمت القوات السورية (٤٠ ألف جندي محمولين على مئات الدبابات) المناطق التي تسيطر عليها القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة، ورغم أنها تكبدت خسائر فادحة على أطراف بيروت، وخسرت كتيبة كاملة في صيدا، إلا أن القوات السورية قلبت المعادلة، وأعدت القوى الانعزالية كما كانت، وبذلك تجددت الحرب مرة ثانية.

لم تكن الضربات العسكرية التي تلقته الثورة الفلسطينية على يد بعض الأنظمة العربية وحدها التي أضعفتها، أو قللت من الخيارات أمامها، أو فرضت عليها مسارات محددة؛ فقد كانت الضربات السياسية أشد تأثيرا في بعض الأحيان، إذ سعت دول المنطقة للاستحواذ على الورقة الفلسطينية، والإمساك بها وفرض نوع من الوصاية والهيمنة عليها، من خلال مصادرة القرار الوطني، أو اختراق الساحة الفلسطينية، ودعم الانشقاقات بداخلها، كما حدث في دعم العراق لانشقاق صبري البنا، ومن ثم تشكيل ما عرف حينها بجبهة الرفض، وكذلك دعم سوريا لانشقاق "فتح الانتفاضة"، وتشكيل جبهة الإنقاذ، وفي مرحلة لاحقة تشكيل ما سمي بتحالف الفصائل العشرة، فضلا عن المحاولات المستمرة لفرض أتباع وحلفاء لدول المنطقة في تركيبة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي والوطني، وفي العقد الأخير برزت سياسات من نفس النوع من قبل إيران وقطر.

إسرائيل من جهتها، ومنذ اليوم الأول شنت حربا شعواء على الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، سواء بالاعتقالات، أم بعمليات الإنزال، والافتحامات والاجتياح والقصف والحروب .. الخ. وهذا

العدوان الإسرائيلي المتواصل أدى إلى خسارة الثورة خيرة أبنائها وقادتها، فضلا عن الخسائر المدنية التي كان السكان في كثير من الأحيان يحملون الطرف الفلسطيني مسؤوليتها. صحيح أن إسرائيل تكبدت خسائر كبيرة في لبنان؛ لكنها قامت أخيرا في صيف ١٩٨٢ باجتياح لبنان بقوات تزيد عن ال ٧٥ ألف جندي مدعومين بآلاف الطائرات والدبابات، حتى تمكنوا من إجبار القوات الفلسطينية على الخروج من بيروت، والجنوب اللبناني بأكمله.

وستكون الضربة التالية لفتح على يد النظام السوري؛ حيث أن خروج القوات الفلسطينية من بيروت، وتشتتها في سبعة دول عربية، أوهم النظام السوري بأن الفرصة سانحة للقضاء كليا على فتح، ومن ثم مصادرة القرار الفلسطيني والإمسك بالورقة الفلسطينية التي طالما حلم بها؛ وهكذا صار الانشقاق ومعركة طرابلس ١٩٨٣، والتي انتهت أيضا بالخروج الفلسطيني الثاني من لبنان، وضرب وحدة فتح العسكرية والتنظيمية، والتي ستحتاج سنوات طويلة لإعادة اللُحمة لها.

وبعد سنتين ستتجدد الحرب السورية ضد "العرفاتيين" ولكن هذه المرة على يد قوات حركة أمل "الشيوعية"؛ حيث بدأت بدعم من سوريا بما سمي بحرب المخيمات (شاتيلا وبرج البراجنة) التي استمرت ثلاثة سنوات وخسر فيها الفلسطينيون آلاف القتلى والجرحى.

بعد هذه السنوات العجاف المتهخنة بالجراح، توهم النظام العربي الرسمي بأن القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية سياسيا بات أمرا ممكناً؛ فكان مؤتمر القمة العربي (عمان، تشرين ثاني ١٩٨٧) تعبيرا عن محاولة العودة إلى زمن الوصاية والاحتواء، لولا تفجر الانتفاضة الشعبية في فلسطين في نهاية نفس العام، التي فرضت على كافة الأطراف إعادة حساباتها من جديد، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

ومرة ثانية يتورط الفلسطينيون في معادلات النظام العربي وأزماته وحروبه، حيث اجتاحت القوات العراقية الكويت (آب ١٩٩٠)، وألغت الدولة الكويتية، الأمر الذي استدعى تدخل النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة، وكان موقف منظمة التحرير غير مفهوم وغير مبرر من قبل دول الخليج العربي التي كانت حتى الأمس حليفا وداعما لها، لكن قيادة المنظمة وجدت أن الموقف القومي الثوري يتطلب منها رفض التدخل الأجنبي والتواجد الأمريكي في المنطقة تحت حجة تحرير الكويت، لكن هزيمة العراق ضاعفت من قيمة الفاتورة التي دفعتها منظمة التحرير لقاء موقفها هذا .. ولم يقتصر الأمر عند حدود عقاب دول الخليج للمنظمة؛ بل أدى إلى انقسام الموقف العربي بأكمله إلى محورين (ضعيفين)، ما يعني أن خسارة منظمة التحرير لم تكن فقط في خسارة حليفها القوي (العراق)؛ بل وفي خسارتها العمق العربي كله. وما فاقم من حجم الخسائر أنها تزامنت مع انهيار النظام السوفييتي

(الحليف التقليدي للفلسطينيين) ونشوء نظام عالمي أحادي القطبية، أعطى للأمريكان مزيدا من القوة والهيمنة. وستمر سنوات طويلة قبل أن تتمكن منظمة التحرير من تعويض جزء من تلك الخسائر.

## ١٩٧٩ مفصل تاريخي

بالعودة إلى لبنان، وتحديدًا العام ١٩٧٩، سنجد أن ثلاثة أحداث كبرى مهمة سيكون لها أثر بالغ في توجيه مسار الأحداث: الثورة الخمينية، توقيع مصر على معاهدة سلام مع إسرائيل، وفي العام التالي بدء الحرب العراقية الإيرانية.

وإذا كان توقيع كامب ديفيد أدى إلى عزلة مصر وخروجها من النظام العربي؛ فإن الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى انشغال العراق بحربه المجنونة، وفي المحصلة خسرت الثورة الفلسطينية أهم حليفين، كان من المفترض أن يكونا قوة إسناد لفلسطين.

ولما انتصرت الثورة الإيرانية، وأطاحت بالشاه فرح الفلسطينيين بها، وظنوا أنها ستعوض خسارتهم لمصر، وستعدّل من موازين القوى في المنطقة، لذلك كان ياسر عرفات أول من زار إيران وهناك الخميني بنصره، ومن طهران أطلق عبارته الشهيرة: "عَمَقْنَا الإستراتيجي بِمَدِّ من صور إلى خراسان". لكن بعد وقت قصير تبين أن الرهان كان خاطئًا، وأن الخسائر الفلسطينية ستكون أفدح من المتوقع.

الكاتب "د. شفيق الغبرا" - وهو فدائي عايش التجربة الفلسطينية في حقبة السبعينات - في كتابه "حياة غير آمنة" يصوّر طبيعة الأجواء التي سادت بعد انتصار الثورة الإيرانية، ويتحدث عن مدى تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على الثورة الفلسطينية، وعلى المنطقة بشكل عام؛ يقول "الغبرا": "مع عام ١٩٧٩ تبين أننا أصبحنا وحدنا، بلا مساندة؛ فقد نجحت إسرائيل في الاستفراد بالوضع الفلسطيني، بينما قاعدتنا في جنوب لبنان بدأت تهتز أكثر، من جهة ثانية فإن السلام بين مصر وإسرائيل انعكس سلبًا على موازين القوى، وفي إسرائيل حكومة يمينية بقيادة بيغن، الأكثر استعدادًا للمغامرة والتطرف، لكن التغيير الكبير الذي وقع في الشرق هو انتصار الثورة الإيرانية، التي أحييت الأمل في قلوب الكثيرين منا، وقد عنت لنا في البداية تراجع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط". (الغبرا، ص ٣٤١). ويضيف: "جاء النموذج الإيراني ليقول إن الثورة في العالم العربي والإسلامي لن تكون ماركسية، أو اشتراكية، أو يسارية، أو قومية أو وطنية كما كنا نقول ونعتقد؛ بل إسلامية الاتجاه والهوى، دينية المضمون والعمق". (الغبرا، ص ٣٤٢).

واعتبر الكثير من المحللين أن انتصار الثورة الإيرانية أعطى للإسلام السياسي في المنطقة العربية زخماً إضافياً، ومنحه القوة الإعلامية والجمهورية التي كان يحتاجها، بل وقلّب كل الموازين، ومثّل بداية



تراجع وانكفاء القوى القومية واليسارية والوطنية والعلمانية. إذ بدأت شعارات الإسلام السياسي بالظهور بقوة، مثل "الإسلام هو الحل"، و"تطبيق الشريعة"، وأخذ شبان "ثوريون" يتبنون أفكار الإسلام السياسي، ويستبدلون الشعار القديم "الوحدة العربية الطريق إلى فلسطين" بشعار "الإسلام هو الطريق إلى فلسطين"، فيما راح يساريون متأسلمون باستبدال مصطلحات اليسار التقليدية بأخرى إسلامية؛ مثلاً حلت كلمة المستضعفين بدلا من العمال والكادحين، والشيطان الأكبر بدلا من الإمبريالية، وهكذا. ولكن تأثيرات أطروحات الإسلام السياسي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لم تكن بأهمية أثرها على الواقع السياسي؛ فمثلا التركيز على مواضيع الحجاب والنقاب ومصافحة المرأة ومنع الاختلاط وغيرها ليست بمستوى التغيير الحاصل في منهجية التفكير لدى الشبان والمتأثرين بخطاب الإسلام السياسي الجديد، فقد صار للدين مساحة أكبر على حساب القضايا الوطنية، وبدأ الإسلام السياسي يغزو المساجد، ويستقطب المزيد من المريدين والأتباع، وإذا بالحجاب يتحول من مسألة فقهية أو شخصية إلى رسالة سياسية بامتياز، تدل على مدى حضور الأحزاب الدينية في منطقة معينة، وإذا بالناس المتدينين يتحولون إلى طبقة سياسية اقتصادية قوامها رجال الدين وقادة الأحزاب السياسية الدينية، وإذا بصورة المجاهد الأفغاني تستقطب جيلا بأكمله، وتستحوذ على فؤاده بدلا من صورة الفدائي الفلسطيني.

وفي هذا الصدد كتب "الغبرا": "مع بروز الإسلام السياسي بصورته الجارفة بعد الثورة الإيرانية، بدأ الشيعي منا يتحول إلى شيعيته، والسني بدأ يكتشف سنيته الإسلامية، أما الدرزي فبدأ يتساءل عن موقعه في المشروع الإسلامي الجديد، ما يدفعه إلى الانسواء في ظل طائفته، والمسيحي الذي وهب حياته للقضية الوطنية بدأ يكتشف أن المشروع الإسلامي الجديد لا يقدم له الحل؛ بل ينظر له بوصفه مسيحي، أو "من أهل الذمة"، وصار البعض منا يتساءل هل هذا هو المشروع الذي ناضلنا من أجله؟ هل يُعقل أننا كنا على خطأ طوال هذه السنوات ونحن نتبنى أفكار اليسار والطرح اللاتائفي والعقلاني الثوري؟ وماذا حصل للمفهوم العروبي والوطني الذي يجمع ما بين المسلم والمسيحي والدرزي والشيعي والسني والعربي والكردي". (الغبرا، ص ٣٤٧، ٣٤٩).

ويتساءل الغبرا على لسان صديقه خالد (المسيحي الفدائي): "هل بهذا الفكر الطائفي الضعيف سنحرر فلسطين؟ ونتقدم وننجح في استيعاب تنوع مجتمعا؟ أم بهذا الفكر سنزداد طائفية وقبلية وانغلاقا وفتنتا واقتتالا؟ هل كانت مشكلتنا في الأساس قلة الصلاة والصوم وغياب الحجاب؛ أم مشكلتنا في غياب الجدية والاستعداد للبدل وضعف حرية التفكير؟ هل بدأنا نتخلى عن فكر فتح المرن الذي يعترف بالتعددية والتنوع وحق الاختلاف لصالح فكر منغلق يفرق الناس بين مؤمن وكافر، ويركز على طقوس شكلية؟ هل بدأ الفكر الوطني يموت لصالح فكر طائفي فتوي؟ هل هذه بداية هزيمتنا وانتهاء حلمنا؟". (الغبرا، ص ٣٤٩، ٣٥٠).

وكان من بين تأثيرات موجة الإسلام السياسي على الثورة الفلسطينية، بدء حالة من تفكك الروابط التنظيمية الفتحوية، وتراجع قوة التيار اليساري الذي كان يتسم بالطرح العقلاني الثوري غير الطائفي، وتشتت القاعدة الفتحوية بين منبهر بالنموذج الإيراني، ومتفرج ومراقب، ومنتقد ومتخوف، وعندما اندلعت الحرب العراقية الإيرانية انقسمت القاعدة التنظيمية بين مؤيد للعراق ومؤيد لإيران. ويعد الغرابة عددا من الأمثلة التي تأثرت بالثورة الإيرانية: "فمنبر شفيق الذي كان يرمز لعمقنا الفكري، وهو مسيحي المولد يساري الفكر، ذهب إلى إيران، وهناك أعلن إسلامه، بينما حمدي وأبو حسن ومروان، وهم من أعمدة الكتبية الطلابية، ساروا على الدرب الإسلامي ولكن في إطار فتح، أما خالد فقد بدا متألما مصدوما يعيش خيبة أمل، وهناك مثله الكثيرون من المسيحيين الذي تركوا عائلتهم وانسلخوا عن خلفياتهم المسيحية والمارونية لصالح القضية الوطنية ووجدوا أنفسهم فجأة مكشوفين وبلا أي سند، وأيضا أنيس النقاش المفكر المنفتح الذي ترك فتح لصالح العمل في الثورة الإيرانية، لدرجة أنه تورط في اغتيال شاهبور باختيار في باريس، وكذلك عماد مغنية الذي تحول إلى حزب الله (يقال أنه تورط في خطف طائرة كويتية لصالح إيران)، وغيرهم الكثيرون من كوادر فتح الذين رجعوا إلى طوائفهم وانضموا لأحزاب طائفية". (الغبر، ص ٣٤٩-٣٥٣).

والتغيير الآخر المهم، حصل في الطائفة الشيعية التي كانت تقف بأكملها إلى جانب الثورة الفلسطينية، وتقدم لها كافة أشكال الدعم، حتى أن المئات منهم كانوا منتسبين لفتح، هؤلاء وبدعم من فتح في البدايات أسسوا أفواج المقاومة اللبنانية "أمل"، والتي ما لبثت قليلا حتى بدأت بالصدام مع الحركة الوطنية اللبنانية، ثم في مرحلة لاحقة قادت حركة احتجاج كبيرة على الوجود الفلسطيني، حتى تصادمت مع فتح (بدعم سوري)، لكن التغيير الأهم حصل في الجنوب اللبناني ذو الأثرية الشيعية، الذي بدأ يضيق ذرعا بالمسلكيات غير المنضبطة للعديد من أفراد القوى الوطنية والفلسطينية، وبدأ يعاني أكثر من تبعات احتضان المقاومة من جراء القصف الإسرائيلي، هذه القاعدة الشعبية العريضة التي شكلت الحاضنة الأهم للثورة الفلسطينية بدأت بعد الثورة الإيرانية تتململ وتعب عن استيائها بصوت أعلى؛ الأمر الذي جعل فتح وغيرها من فصائل المقاومة الفلسطينية واللبنانية تواصل عملها العسكري بعد العام ١٩٨٢ تحت اسم "المقاومة الوطنية اللبنانية"، ثم وفي مرحلة لاحقة بعد صعود نجم حزب الله في أواخر الثمانينات تحولت المقاومة إلى مسمى "المقاومة الإسلامية" التي تفرد بها حزب الله.

وستتأثر الطائفة السنية بنفس الشكل والطريقة، ولكنها ستحتاج مزيدا من الوقت، حتى بدايات القرن الحالي، حيث انتشرت في المناطق السنية (وخاصة طرابلس وصيدا والمخيمات الفلسطينية) ظاهرة الحركات الأصولية، التي أخذت منحى طائفيًا متطرفًا، وانشغلت في قضايا ثانوية وصراعات مذهبية.

وكان من شأن هذا الاستقطاب الطائفي أن يشعل المزيد من النيران في الحرب الأهلية اللبنانية، وأن يطيل في أمدها تسعة أعوام كاملة بعد الخروج الفلسطيني من لبنان. فإذا كانت الحرب مشتعلة فعليا قبل مجيء الخميني بأربعة سنوات، فإنها بعد ذلك أخذت منحى أخرى أشرس وأكثر خطورة؛ ففي البداية كان جوهر الحرب وأسبابها عبارة عن تناقض جذري بين مشروعين: القوى الوطنية التقدمية اليسارية ضد القوى اليمينية الرجعية المتحالفة مع الرأسمالية البرجوازية، إلى جانب كونها حربا سياسية بين أطراف إقليمية ودولية اختارت لبنان حلبة لصراعاتها وأطماعها، وكانت الطائفية مجرد الوقود الذي يمد الحرب بالنيران، وكان من الطبيعي أن تجد في صفوف القوى الوطنية المسيحي والماروني والدرزي والسني واللبناني والفلسطيني والعربي والكردي جنبا إلى جنب ضد القوات الانعزالية، لكن بعد الخروج الفلسطيني صار القتال يأخذ شكلا واحدا: طائفة ضد طائفة، وأحيانا تياراً ضد تيار من نفس الطائفة. وهذا كله بالمجمل، وبعد خمسة عشر عاما من الاقتتال جعلنا نخسر نموذج التعايش اللبناني المتسامح والمفتوح بأفاهه الرحبة على الإنسانية، وجعل الفلسطينيين يخسرون أهم قاعدة ارتكازية لهم بعد الأردن، وأجبرهم على الدخول في أنفاق سياسية مظلمة، والوقوع في منزلقات لم تكن تخطر على بالهم أيام الثورة والعمل الفدائي.

## عوامل خارجية أم داخلية ؟

يمكن لنا أن نعدد أسباباً أخرى، وعوامل كثيرة متداخلة أدت إلى إضعاف الثورة .. لكن علينا أن ندرك أن السبب الأساسي لقوة العوامل الخارجية التي أعطتها كل هذا التأثير الطائفي في توجيه مسارات الثورة هو أن عناصر القوة الكبرى وأدوات الصراع الأساسية القادرة على حسم الصراع ليست في أيدي الفلسطينيين، وهي من الأساس عوامل خارجية، لأن القضية الفلسطينية ذات أبعاد دولية، ولأن إسرائيل هي أصلا مشروع استعماري دولي، وبالتالي فإنها ستكون جزءاً أساسياً من النظام الدولي والإقليمي. بمعنى أن الجغرافيا السياسية هي عامل أساسي وحاسم في إدارة الصراع، وهذا يعطي لدول المنطقة مزيداً من أوراق القوة والتأثير .. في الوضع الطبيعي كان من المفترض أن تكون هذه الأدوات عناصر قوة لصالح القضية الفلسطينية، أي أن الأمة العربية والدول الإسلامية لو أنها سخرت مواردها وطاقتها وعناصر قوتها لصالح فلسطين لتمكنت من حسم الصراع منذ زمن بعيد، ولكن ما جرى كان هو العكس في أكثر الأحيان، فقد رأينا من خلال السرد التاريخي الموهج كيف كانت دول الجوار تؤثر سلباً على مسارات الثورة، ورأينا كيف عانت الثورة من ظلم ذوي القربى أكثر مما عانت من ظلم إسرائيل.

وعلينا الاعتراف بأن العوامل الخارجية على اختلافها وبالرغم من قوة تأثيرها، لم تكن هي الوحيدة المسؤولة عن تراجع وضعف الثورة الفلسطينية؛ إذ لعبت العوامل الذاتية دورا مهما في وصول الحالة الفلسطينية إلى ما هي عليه اليوم؛ في الأردن ولبنان وغيرها برزت مسلكيات غير مسؤولة من قبل أفراد، لكنها لم تجد من يحاسبها أو يردعها، وكذلك ظهرت حالات عديدة من الفساد المالي والإداري في مؤسسات الثورة، وأيضا لم تواجه بآليات ضبط ومحاسبة كما ينبغي، وفي العديد من المرات أساءت القيادة تقدير الموقف السياسي أو العسكري، وتبنت سياسات متسرعة أو مهادنة، واتخذت قرارات خاطئة، بل يمكن القول أن الارتجال هو الذي كان سائدا في جو العمل في كثير من الأحيان، إلى جانب ضعف التخطيط الاستراتيجي وغياب الرؤية الشاملة بعيدة المدى، وضعف آليات التنسيق بين الفصائل والمؤسسات والتشكيلات العسكرية والتنظيمية.

ويمكن القول أيضا أن الثورة أخطأت في البدايات حين ركزت (أو حصرت) كل جهدها في المجال العسكري وعمليات الكفاح المسلح، دون أن تعطي الأهمية المطلوبة لبناء التنظيم وللعمل الجماهيري والإعلامي .. لذلك ظل النضال في الأراضي المحتلة لسنوات طويلة مقتصرًا على العمليات الفدائية، أي أنه كان ينمو معزول عن الجماهير .. لكن فتح أدركت خطأ هذا النهج بعد الخروج من بيروت ١٩٨٢، حين بدأت في بناء القواعد والمنظمات الشعبية في الأرض المحتلة، وبدأت تشجع وتدعم أشكالا مختلفة من النضال الشعبي السلمي، والتي كانت ذروتها الانتفاضة الشعبية الأولى (١٩٨٧).

كما أن إهمال العمل التنظيمي جعل من فتح أشبه بالتنظيم الهلامي، وهذا إن كان مفيدا من ناحية التوسع الجماهيري وجعل فتح حركة الشعب الفلسطيني بأسره، يمكن لكل فلسطيني أن يرى نفسه فيها بصورة أو بأخرى دون الحاجة لطلب انتساب .. لكنه من نواحي أخرى عديدة ألحق أضرارا كثيرة في صورة فتح .. وفتح الباب واسعا أمام الفوضى والانفلاش والمسلكيات غير المسؤولة والفساد.

إلى جانب ما تقدم، يمكن إضافة سبب آخر لإخفاق الثورة الفلسطينية - ربما يكون الأهم - وهو غياب الإستراتيجية والتخطيط المنهجي، ففي كثير من المفاصل التاريخية، وعند أحداث هامة كنا نلاحظ أن العمل الفلسطيني يصبح عبارة عن ردات فعل، وارتجالية، واجتهادات، حتى عندما تتضح الرؤية السياسية، فمثلا عندما صار الكفاح المسلح خياراً غير واقعي، وصار التوجه نحو الكفاح الجماهيري والمقاومة الشعبية، لم يترافق مع هذه الرؤية آليات عمل وتخطيط لتبني هذا الخيار وإنجاحه، وجعله أكثر فاعلية. وعندما تعثرت العملية السلمية، وانسدت الآفاق السياسية تماما، وتوقفت المفاوضات وصار خيار حل الدولتين خيارا عبثيا .. لاحظنا أن القيادة الفلسطينية لم يكن لديها خيارات كفاحية فاعلة، وبدت كما لو أنها فقدت البدائل، وفقدت قدرتها على التأثير في الجماهير.

وعندما تأسست السلطة الوطنية، وعادت كوادر منظمة التحرير للوطن، وأنيط بهم مهمة بناء أسس دولة، لم يستفيدوا من تجارب الآخرين، ولا حتى من تجاربهم الشخصية، فتكررت نفس الأخطاء، وظهرت حالات فساد مالي وإداري، ومراكز قوى، وتكتلات اقتصادية احتكارية، وفوضى سلاح، وانفلات أمني، واستغلال للوظيفة، وغير ذلك، إلا أنه وفي نفس الوقت حققت السلطة منجزات مهمة لا يجوز إنكارها. ومن ناحية ثانية، بعد سنوات قليلة من بداية عمرها اندلعت الانتفاضة الثانية ( انتفاضة الأقصى)، وعمدت إسرائيل بخطوات منهجية على تدمير كل ما أنجزته السلطة، وعمدت على إضعافها للحد الذي لا يميتهها ولا يبقيها حية فاعلة.

وبعد أقل من عقد ونصف من قيام السلطة حصل أول اقتتال فلسطيني داخلي، أدى إلى انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وانتهى الأمر بتقسيم ما تبقى من الوطن. ومن نافلة القول أن هذا الانقسام قد أضر بالقضية الفلسطينية كثيرا، وأضعفها، وقضى على أهم عناصر القوة الفلسطينية (الوحدة الوطنية)، ما أدى إلى تدهور الحالة الفلسطينية وتراجعها خطوات للوراء.

## خلاصة

يمكن القول أن حركة فتح هي آخر حركات التحرر العربي التي ما زالت تتصدى للمشروع الاستعماري، وتأتي بمكانة جبهة التحرير الجزائرية، وحزب المؤتمر الوطني الهندي بقيادة غاندي، والمؤتمر الوطني الإفريقي بقيادة مانديلا، وغيرها من حركات التحرر الوطنية التي قادت نضالات شعوبها نحو الحرية والاستقلال، وعبرت عن قضاياهم الوطنية في المحافل الدولية. والفارق بين فتح وغيرها من تلك الحركات التحررية هو في طبيعة الفوارق بين القوى التي استعمرت تلك الشعوب، وبين الاحتلال الصهيوني بطبيعته التوسعية الإجمالية ودوره الوظيفي الإقليمي ومكانته وأهميته في النظام الدولي، وبالتالي الفارق بين صعوبات العمل والنضال في الحالتين، خاصة وأن العمق العربي المحيط بفلسطين تبين أنه لم يكن حليفا للفلسطينيين، بل كان عدائيا؛ مستترا تارة وواضحا تارة أخرى.

بمعنى أن طبيعة المشروع الإسرائيلي مختلفة عن طبيعة القوى التي قاتلتها تلك الثورات، فقد كانت تلك القوى حتى مع هزيمتها واندحارها تجد خيارات الانسحاب، أو تغيير بنيتها، وتظل حية. لكن في الصراع العربي الصهيوني الأمر مختلف؛ حيث رُبطت مصالح الإسرائيليين بل وحتى وجودهم نفسه بمقدار بقاء كياناتهم متفوقا، ورُبطت مصالح الدول الكبرى ببقاء إسرائيل، حتى صار هذا الكيان ركنا مهما من المعادلة السياسية التي تحكم النظام الدولي، وبالتالي فإن تدمير هذا الكيان يتطلب أولاً تدمير أسس المعادلة السياسية الدولية، وهذا الأمر يتطلب استنهاض عناصر القوة

العربية كلها. الأمر الذي لم يحدث أبدا.

ومن جهة ثانية، اعتبر البعض أن الثورة أخفقت لأنها تخلت عن الكفاح المسلح، أو لأنها مارسته بطريقة خاطئة، الأمر الذي جعلها تتكبد هزائم عسكرية متلاحقة، أدت إلى خسارة مواقعها واحدا تلو الآخر، فيما يرى آخرون أن حصر الكفاح الفلسطيني بالجانب العسكري هو سبب تلقيها كل هذه الخسائر، لأن إسرائيل متفوقة بالقوة العسكرية على الجانب الفلسطيني لدرجة لا تقبل المقارنة، وبالتالي من الخطأ الاعتماد فقط على الكفاح المسلح، ولا بد من التركيز على النضال السياسي.

وفي المقابل يرى آخرون أن الأداء السياسي لمنظمة التحرير كان ضعيفا منذ البداية، وفي اللحظات التي كان يقترب فيها من تحقيق إنجاز، كانت تدخل على الخط قوى فلسطينية معارضة (غير منضوية تحت منظمة التحرير) تشوش على أدائها السياسي، وتضعف من موقف المفاوضات الفلسطيني، أي من خلال العمليات التفجيرية التي كانت تأتي أغلب الأحيان في توقيت خاطئ، تعطي نتائج عكسية مدمرة.

اليوم، يلقي كل طرف اللوم على الآخر، ويتهمة بالمسؤولية عما وصلت إليه أوضاع القضية من تردّد وتراجع، والحقيقة أنه بسبب التنافس والصراع بين التيارات الفلسطينية لم يكن هنالك أي تنسيق أو تناغم أو تكامل بين العمل العسكري وبين العمل السياسي، فلم يأخذ أي منهما فرصته في النجاح، فالمفاوضات لا يمكن أن تنجح في ظل سلسلة من العمليات التفجيرية، والعمل العسكري غير المدروس يؤدي إلى إقحام الشعب في معركة مفتوحة بلا نهاية بحيث يقدم تضحيات باهظة دون نتائج ملموسة، أما تلازم المفاوضات مع المقاومة وتسليحها بهدف سياسي فإنه يجعل من المقاومة عملية سياسية بامتياز، ويفتح لها آفاق الانتصار الحقيقي.

ولهذه الأسباب - وحتما توجد أسباب أخرى - بالرغم من تاريخها النضالي الطويل، إلا أن الثورة الفلسطينية لم تدرك غايتها لأن، ولم تحقق أهدافها الكبرى كما كانت ترسم وتخطط؛ فخلال خمسين سنة خاضت أجيال متتالية من الفلسطينيين صراعا داما، منهم من سُجن أو سُجِل أو عُدب أو قُتل أو أُبعد أو لوحق أو خسر عمله أو بيته أو أحبائه .. من حرب إلى حرب، ومن موقع صعب إلى أصعب .. ومع ذلك ما زال الحلم بعيدا ..

فمنذ الخروج الأول من الأردن، والفلسطيني في حالة حصار وانحسار، يعكس واقع الضعف العربي والتواطؤ الدولي، ويتكبد الخسائر ويدفع الأثمان الباهظة؛ إلا أنه نجح في الإبقاء على شعلة القضية الفلسطينية متقدة ومتوهجة، بعد أن كانت منسية ومقفلة في أدراج الأمم المتحدة، ونجح في تحرير القرار الفلسطيني من قيود الوصاية العربية، ونجح في الصمود والدفاع عن نفسه وعن حلمه وحقوقه، بل ونجح في جعل القضية الفلسطينية جزءا أساسيا من المعادلات والحسابات

السياسية الدولية والإقليمية "كرقم صعب" لا يمكن تجاوزه، وجعل القضية الفلسطينية ركنا هاما من أركان الضمير الإنساني، وجعل من الظلم الواقع عليه رمزا للاضطهاد والظلم الواقع على الشعوب المستضعفة، وحوّل كفاحه إلى رمز للثورة على القيد ومناهضة الاحتلال والتمييز في العالم. بالإضافة لصدود الشعب وثباته فوق أرضه، وتمسكه بحق العودة؛ ربما تكون المرونة السياسية والتفكير البراغماتي الذي انتهجته القيادة الفلسطينية، من بين أهم أسباب صمود الثورة، وبقاء شعلة القضية الفلسطينية متقدة، رغم كل ما واجهته من حصار وحروب ومؤامرات، علما بأن حركات تحرر أخرى كانت تناضل من أجل قضايا عادلة لم تخفق في تحقيق أهدافها وحسب؛ بل وربما طوتها الأحداث وتجاوزها التاريخ، وصارت مجرد ذكرى، ومثال ذلك حزب العمال الكردستاني، ومنظمة مجاهدي خلق، وجبهة البوليساريو الصحراوية، وبعض حركات التحرر الأخرى التي صارت مطاردة وتعيش على هامش التاريخ، بعد أن فشلت في فهم المتغيرات الدولية وأخفقت في التكيف معها، أو أن الظروف كانت أقوى منها بحيث تمكنت الجهات المعادية لها من احتوائها، وفي النهاية تجاوزتها الأحداث.

حيث أن تحديات العمل في بيئة معادية، وفي منطقة تتحكم فيها الجغرافيا السياسية بشكل طاع، وفي مواجهة عدو شرس ومتفوق وقوي، ومدعوم أميركيا ومسنود دوليا، مسألة ليست بالهينة أبداً .. وصمود الثورة الفلسطينية وتواصل رايتها جيلا بعد جيل يعد معجزة بحد ذاتها، لكنها ليست بالغريبة على الشعب الفلسطيني.

ومنطق التاريخ يؤكد استحالة سحق شعب مناضل حي يطالب بحريته واستقلاله. ومهما كانت آلة القمع الإسرائيلية قوية ومتجبرة، فإنها لن تعني شيئا سوى إطالة أمد الصراع؛ فكل حرب تؤسس للتي تليها، وكل عنف يولد ردة فعل مساوية له، ومن رحم كل هزيمة عسكرية يُخلق جيل جديد من المقاومين .. فتح جاءت أول فعل عربي فلسطيني منظم في مواجهة نكبة ال ١٩٤٨. وانتصارها في الكرامة جاء ردا على نكسة ال ١٩٦٧. ومآثر الجنوب والعرقوب الخالدة جاءت ردا على أيلول الأسود. أما الانتفاضة الشعبية فقد جاءت ردا على الخروج من لبنان، والانتفاضة الثانية جاءت رداً على العنجهية الإسرائيلية ورفضها القبول بشروط التسوية العادلة. وهكذا يستمر الصراع ويستمر النضال. إسرائيل ما زالت جائحة على صدر فلسطين، ما يعني أن جولات جديدة من الصراع الدامي آتية لا محالة.